50 عامًا على احتلال كامل القدس

أخطارٌ تتصاعد وأطواق حمايةٍ تتهاوى

دراسة تقرأ الاتجاه التاريخي لوضع المسجد الأقصى في الذكرى الخمسين لاحتلاله

قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدّولية

مؤسسة القدس الدولية
al Quds International Institution (QII)

أخطارٌ تتصاعد وأطواق حمايةٍ تتهاوى

دراسة تقرأ الاتجاه التاريخي لوضع المسجد الأقصى في الذكرى الخمسين لاحتلاله

إعداد
زياد ابحيص

إصدار قسم الأبحاث والمعلومات

مؤسسة القدس الدوليّة

حزيران / يونيو 2017

المحتويات

ملخص 4

أولاً: خلفية: 5

ثانياً: تبدّل الرؤية الصهيونية لوضع المسجد الأقصى: ذوبان المحددات وتصاعد الخطر 9

ثالثاً: عناصر القوة التي أحاطت بالمسجد الأقصى: اتجاه مطّرد للتآكل 13

رابعاً: استنتاجات وتوصيات 19

أخطارٌ تتصاعد وأطواق حمايةٍ تتهاوى

دراسة تقرأ الاتجاه التاريخي لوضع المسجد الأقصى في الذكرى الخمسين لاحتلاله

زياد ابحيص[1]*

ملخص

في الذكرى الخمسين لاحتلال المسجد الأقصى المبارك، تقدم هذه الدراسة قراءةً تاريخية لتطور العناصر المهددة لهوية المسجد، في مقابل أطواق حمايته، أو عناصر القوة التي تحيط به. في الاتجاه الأول، شخصت الدراسة أربعة عناصر أساسية هي: الأول تحوّل طبيعة النخبة السياسية نحو اليمين، وصعود جماعات «المعبد» -المنادية ببناء المعبد في مكان المسجد الأقصى وعلى كامل مساحته- لتستحوذ على نفوذٍ نيابي وحكومي حتى وصلت لربع مقاعد حكومة نتنياهو الرابعة، والثاني تبدّل الفتوى الدينية اليهودية التي كانت تحظر دخول اليهود للمسجد إلى فتاوى تسمح بل توجب ذلك، حتى بات أكثر من 50 % من يهود الدولة يتبعون مراجع تنادي بدخول اليهود للمسجد الأقصى، أما الثالث فكان تبدّل الموقف الأمريكي من موقفٍ مطابق للقانون الدولي يرى في المسجد أرضاً محتلة ولا ينازع في هويته الإسلامية، إلى تبني مصطلح «جبل المعبد» الصهيوني وتقديمه على المسجد الأقصى في الوثائق الرسمية الصادرة عن الخارجية وآخرها تفاهمات كيري، والرابع تقدّم الحفريات من نقاط بحثٍ وتنقيب آثارية إلى مدينة سياحية متكاملة تحت المسجد تسرق فضاءه التحتي وتروي رواية مزورةً عن تاريخه لثلاثة ملايين زائرٍ سنوياً، وتوسع التغييرات في محيط المسجد من إزالة المعالم العربية والإسلامية عام 1967، إلى تأسيس منشآتٍ ومعالم تهويدية تغيّر هوية محيط المسجد بات عددها ثمانية. تخلص القراءة في هذا الاتجاه إلى أن عوامل الكبح الذاتية والدولية للصهاينة تجاه المسجد الأقصى المبارك باتت تتآكل إلى حد الذوبان، وهذا ما يفسر الهجمة المستجدة لتغيير هويته.

الاتجاه الثاني هو أطواق الحماية، ورصدت الدراسة هنا 4 عناصر أساسية: الأول كان المقاومة، إذ شهد تاريخ فلسطين منذ الاحتلال البريطاني 5 مواجهاتٍ جماهيرية شكل الأقصى عنوانها المركزي، اثنتين تحت الاحتلال –انتفاضة موسم النبي موسى عام 1920 وثورة البراق عام 1929 أسستا لمعادلة الردع والرهبة الصهيونية من الاعتداء على المسجد، وثلاثة منها في العقود الثلاثة الماضية: هبة النفق عام 1996، وانتفاضة الأقصى عام 2000، وانتفاضة القدس عام 2015. وتخلص الدراسة هنا إلى أن المسجد الأقصى شكل المركز الرمزي للصراع الذي انطلقت لأجله آخر ثلاث جولات مواجهة شعبية على مدى العقود الثلاثة الماضية، وأن هذا الاتجاه يتجه للاستمرار، ومع تقييم انعكاس هذه الجولات على المسجد كان وضع المسجد يتراجع بشكلٍ مطردٍ رغم أن هذه

1 * باحث متخصص في شؤون القدس.

الهبات قامت لحمايته، وقد حاولت الدراسة تفسير العنصر الثاني وهو التواجد الشعبي الكثيف، والذي بدأ يتآكل بعزل فلسطينيي غزة عام 2000، ثم عزل الضفة الغربية عن القدس عام 2003، ثم ضرب مؤسسات الرباط وحركة المرابطين والحركة الإسلامية بأسرها لتثبيط قدرة فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1948 على الوصول إلى المسجد، وفرض الحواجز والأطواق الأمنية، حتى بات المسجد في أقصى درجات انكشافه عن المد البشري منذ احتلاله. العنصر الثالث كان إدارة الأوقاف الأردنية للمسجد، التي تشكل مكتسباً للحفاظ على هويته الإسلامية وعلى انتظام تواجد إداراتٍ تمثل ذلك فيه، إلا أنها تتجه إلى تخفيض سقوفها بشكلٍ متتالٍ بعد كل جولة ضغوطٍ جديدةٍ عليها. العنصر الرابع هو الإدانة الدولية المتكررة لكل اعتداءٍ على هوية المسجد واعتباره باطلاً ولاغياً، سواء عام 1968 أو سواء عام 1969 بعد إحراقه أو بعد قرار ضم القدس عام 1980 أو بعد مجزرة الأقصى 1990 أو بعد هبة النفق عام 1996 أو بعد اقتحام شارون للأقصى عام 2000. ورغم أن موجة الاعتداءات الأشد والأخطر على هوية المسجد جاءت بعد ذلك، إلا أن الدول العربية لم تأخذ قضية الأقصى إلى هيئات القرار في الأمم المتحدة –الجمعية العامة ومجلس الأمن- ولا مرة واحدة، واكتفت بإبقاء النقاش داخل اليونيسكو التي هي جسم تنفيذي متخصص تابع للأمم المتحدة، فعطّلت بنفسها الطوق الرابع من أطواق حماية المسجد.

تخلص الدراسة إلى أن الاتجاهين اللذين تم رصدهما يسيران في المحصلة ذاتها نحو مزيدٍ من تهويد المسجد الأقصى ومن تهديد هويته الإسلامية، وأن قلب هذه العملية التاريخية لا يمكن أن يتم بين يومٍ وليلة وليس له حلول مباشرة، واقترحت انطلاقاً من ذلك منهجين في التعامل مع الصراع على هوية المسجد: الأول هو وقف الحد من الخسائر وإطالة عمر الصراع بمحاولة رصد معاركه المقبلة وخوض كل واحدةٍ منها حتى نهايتها رغم إدراك إمكانية خسارتها، والثاني هو محاولة تغيير البيئة المحيطة للحد من الأخطار واستعادة الأطواق وعناصر القوة المضادة لها، ثم قدمت مقترحاتٍ تفصيلية انطلاقاً من المنهجين.

أولاً: خلفية

صباح يوم 1967/6/7 دخلت القوات الصهيونية إلى ساحات المسجد الأقصى، لتبدأ بذلك حقبة جديدة من تاريخ المسجد والمنطقة بأسرها. بمجرد استيعاب نتائج الحرب، أعلنت السلطات الصهيونية ضم مدينة القدس في 1967/6/27، وتوسيع مساحة حدودها، وأتبعت بإعلان حل مجلس أمانة القدس بعد ذلك بيومين، ونفي أمين القدس روحي الخطيب إلى الخارج في 1968/3/7 حتى لا تُترك أي مساحة للتنازع حول أحقية إدارة المدينة. في الوقت عينه، وضعت السلطات الصهيونية أوقاف الضفة الغربية تحت إدارة وزارة الحرب، بينما تعمدت وضع أوقاف مدينة القدس بما فيها المسجد الأقصى المبارك تحت إدارة وزارة الأديان الإسرائيلية، كما فعلت من قبل بأوقاف الأراضي المحتلة عام 1948 التي تعاملت معها كأنها أراضٍ أصيلة للدولة، رغم كونها أراضٍ انتزعت بقوة السلاح.

بلُغة أخرى، فإن هذا الإجراء كان يعني إقراراً من السلطات الصهيونية بأن الضفة الغربية هي أرض محتلة، سُلمت فيها إدارة الأوقاف للجيش باعتبار قوانين الإدارة والحكم الإسرائيلية لا تسري عليها، وكان يعني في الوقت عينه محاولة شرعَنة ضم شرقي القدس وفرض هذه القوانين عليها وعلى المسجد الأقصى المبارك. بدأت وزارة الأديان الإسرائيلية على أثر ذلك بمطالبة أوقاف القدس بأن تمكن طواقم وزارة الأديان الإسرائيلية من الاطلاع على أرشيف ووثائق مديرية أوقاف القدس، وبأن تعين الوزارة لجنة تشرف على محتوى خطبة الجمعة في المسجد الأقصى بدءاً من يوم الجمعة 1967/7/14 [1].

رفضت قيادات الأوقاف والقضاء الإسلامي والإفتاء في القدس هذه الإجراءات رفضاً قاطعاً، وتحركت مع عدد من القيادات الإسلامية والوطنية في الضفة الغربية المحتلة لتشكيل جسم سياسي هو الهيئة الإسلامية العليا في القدس ليحمي أوقاف القدس ومقدساتها وعلى رأسها المسجد الأقصى. وفي ظل هذا الحراك الشعبي، ونتيجة لظروف وتداعيات متعددة تراجعت الحكومة الصهيونية عن قرارها السابق، وأبلغت إدارة جهاز الأوقاف في 1967/7/31 بأنها عدلت عن قرار وضع مقدسات القدس وأوقافها في عهدة وزارة الأديان، وأنها أعادتها إلى وزارة الجيش أسوة ببقية مناطق الضفة الغربية[2]، وشكل هذا التراجع اعترافاً ضمنياً بفشل إجراءات وضع المسجد الأقصى تحت الإدارة الإسرائيلية المباشرة في حينه، وإقراراً ضمنياً من الحكومة الصهيونية بأن المسجد الأقصى هو أرض محتلة كبقية مناطق الضفة الغربية.

اعتباراً من ذلك التاريخ استعادت الأوقاف الإسلامية سلطتها في إدارة المسجد الأقصى وإعماره وصيانته بإقرار من الاحتلال، وتشكل أمر واقع جديد مفاده أن المسجد مقدس إسلامي يدار من قبل الأوقاف الإسلامية بشكل حصري رغم كونه تحت الاحتلال، وتعزز ذلك بقرارات مجلس الأمن 252 لعام 1968 و271 لعام 1969 الصادر عقب إحراق المسجد الأقصى[3].

مع مرور الزمن، مارست الأوقاف الإسلامية التابعة لوزارة الأوقاف الأردنية صلاحياتها الإدارية بتعيين الحراس والموظفين، وصيانة المسجد الأقصى والإشراف على شؤونه، وإعماره وإصلاح معالمه وبالذات ما نشأ عن حريق المسجد القبلي من دمار، وواصل المصلون المسلمون تدفقهم إلى المسجد في الصلوات الخمس، وتكثّفَ حضورهم في كل عام خلال رمضان وفي صلوات الجمعة، وكانت الأوقاف الإسلامية تملك حق إدخال السياح الأجانب بالطريقة التي تحددها وضمن شروط لباس محددة وتتولى إرشادهم وتعريفهم بمعالم المسجد.

1 مايكل دمبر، سياسة إسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، 1992) ص198.
2 المرجع ذاته.
3 للاطلاع على نصي القرارين انظر:
أ. united nations, security council, resoluation 252 (1968), of 21 may 1968,
https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/046/F2803D78A0488E852560C3006023A8
ب. united nations, security council, resoluation 271 (1969), of 15 september 1969,
https://unispal.un.org/DPA/DPR/unispal.nsf/035941/B603B4459B8852560C50061DC5E

ورغم الحفريات تحت المسجد، والاعتداءات التي تكررت على المسجد وعلى المصلين فيه، إلا أن المسجد بكامل مساحته بقي مقدساً حصرياً للمسلمين كما كان قبل الاحتلال، ورغم الهدم الذي تم لمعالم وأوقاف إسلامية من حول المسجد، إلا أن سلطات الاحتلال لم تجرؤ على هدم معلم واحد داخل حدوده، ورغم المباني التهويدية التي أقيمت من حوله، ظل المسجد الأقصى بكامل مساحته خالياً من أي معلمٍ تهويدي.

هذه الحقائق التي تكرست كأمرٍ واقع اضطر الاحتلال للاعتراف به على مدى سنين طويلة، بدأت بالتغير التدريجي منذ عام 2000 [1]. بدأ هذا التغير بانتزاع الاحتلال لسلطة الإشراف على دخول السياح الأجانب إلى المسجد في تلك السنة، وسرعان ما تطور الحال إلى رفع أي ضوابط تتعلق باللباس أو الاحتشام في دخولهم للمسجد، ولاحقاً بإدخالهم مع أدلاء سياحيين يهود تحت إشراف الشرطة الإسرائيلية، حتى وصل اليوم إلى تعريف السياح على أساس رواية صهيونية كاملة، تتحدث عن تخيل الرواية التوراتية للمعبد، وتغفل تماماً ما هو قائم في المكان من عمارة وفن وتراث وعبادة إسلامية يراها السياح عياناً.

بحلول عام 2003 دخل تطور جديد إذ بدأت الشرطة الإسرائيلية بالسماح باقتحام الأفراد اليهود للمسجد بموجب حكم قضائي من محكمة إسرائيلية، تطور بحلول عام 2005 إلى السماح بدخول اليهود ضمن مجموعات إضافة لدخول الأفراد بموجب حكم قضائي جديد سمح بدخول تلك المجموعات «في غير وقت صلاة المسلمين»، مفصحاً عن نية مبيتة لتطبيق تقسيم زماني لأوقات الصلاة في المسجد بين المسلمين واليهود[2]. قيدت الشرطة الصهيونية دخول الأفراد والمجموعات اليهودية بعدم أدائهم لطقوس دينية، فكانت تطرد من يقوم بطقوس دينية يهودية من المقتحمين، وتسلمهم أوامر بمنع دخول المسجد.

لم تأتِ هذه التطورات بمعزلٍ عن القرار السياسي، فبدءاً من اقتحام شارون للمسجد الأقصى في 2000/9/27 تعززت الجماعات اليهودية المتطرفة المنادية بهدم المسجد الأقصى وبناء المعبد في مكانه، وبدأت تكتسب مناصرين لها في الكنيست لأول مرة منذ تأسيس الدولة الصهيونية بنائبين في عام 2003، ثم بثلاثة نواب عام 2006 وازدادوا ليتحولوا إلى جماعة ضغط مؤثرة من 7 نواب عام 2009 وقد أصبحوا 13 عضواً في انتخابات عام 2013 و14 عضواً بعد انتخابات عام 2015 يحتلون نحو 12 % من مقاعد «الكنيست»[3]. استخدمت تلك الكتلة نفوذها بموازاة الأحكام القضائية المتتالية لتفرض تغييراً تدريجياً في القواعد التي تعتمدها الشرطة الإسرائيلية في دخول المسجد، وقد أفضى هذان المساران معاً إلى تغيير مهمة الشرطة الإسرائيلية تجاه المسجد بشكل غير معلن، من منع اليهود من دخوله كما كان الحال منذ الاحتلال وحتى حتى عام 2000، إلى حماية اليهود أفراداً وجماعات عند اقتحامهم له، فتأسست بذلك وحدة خاصة سميت بـ«قوة حماية جبل المعبد» ورُصدت تمارين لها بدءاً من شهر 2010/7 لمواجهة المصلين المسلمين وحماية المقتحمين اليهود.

1 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية–وفا، أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على المسجد الأقصى 1967–2000: http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=9551

2 للمزيد حول هذا المسار القانوني أنظر:
هشام يعقوب وآخرون، عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2014/8/1–2015/8/1، التقرير التاسع، (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2015)، ص 59–60.

3 وثق الباحث التطور السياسي لجماعات «المعبد» في دراسة صدرت عن ملتقى القدس الثقافي في الأردن بعنوان حكومة نتنياهو الرابعة وسلوكها المتوقع تجاه المسجد الأقصى المبارك، صدرت في 2015/5/25.

بحلول عام 2011 تمكنت الكتلة البرلمانية من استخدام نفوذها وفرضت تغييراً جديداً في قواعد الدخول إلى المسجد، فباتت الشرطة الإسرائيلية تسمح بدخول المتدينين اليهود، وتتغاضى عن أدائهم للطقوس الدينية، وتسمح وتسهّل دخول أفراد الجيش الإسرائيلي بزيهم العسكري، فبدأت إثر ذلك حاخامية الجيش بتنظيم اقتحامات دورية جماعية للمجندين والمجندات و«جولات تعريفية» لهم في مختلف أرجاء المسجد. جاءت ذروة استخدام تلك الكتلة لنفوذها البرلماني بمحاولة طرح مشروع قانون لتقسيم المسجد بواقع 9 ساعات يومياً لصلاة المسلمين، و9 ساعات يومياً لصلاة اليهود، وتقسيم أيام الأعياد الدينية بالتساوي بين الطرفين، بحيث يُمنع أتباع كل ديانة من دخول المسجد في الأوقات والأيام المخصصة للديانة الأخرى، وقد جاء طرح هذا القانون في 2012/8/9[1] في نهاية السنة الأخيرة من تلك الدورة البرلمانية، وقد سارع رئيس الكنيست في حينه لسحب هذا البند من مداولات المجلس. لم تعد تلك الكتلة في الدورة التالية لطرح فكرة إقرار قانون التقسيم في الهيئة العامة للكنيست، بل ركّزت على التقدم في تغيير الإجراءات والوقائع على الأرض من خلال نقاشها المتكرر لفكرة «فرض السيادة الإسرائيلية» على المسجد الأقصى في لجنة الداخلية والأمن عامي 2014 و2015، معتبرةً أن إدارة الأوقاف الأردنية للمسجد تخل بهذه السيادة، وينبغي انطلاقاً من ذلك إدخال تعديلات جوهرية في إدارته، و«تصحيح» ما تصفه تلك الجماعات بـ «الخطأ التاريخي» المتمثل بإعادة إدارة المسجد الأقصى المبارك إلى الأوقاف الإسلامية عام 1967[2].

جاءت انتخابات مطلع عام 2013 لتشكل توسع نفوذ «جماعات المعبد» نحو السلطة التنفيذية، إذ باتت تحظى بكتلةٍ محدودة داخل الحكومة إلى جانب كتلتها في الكنيست، تكونت حينها من 6 وزراء ونواب وزراء، وتعزز هذا الاتجاه مع انتخابات منتصف عام 2015 فاستحوذت على ربع مقاعد الحكومة، وعلى مقعدٍ في الحكومة المصغرة «الكابينيت».

على مستوى التعبئة وحشد جهد المجتمع الصهيوني تجاه فكرة بناء المعبد في محل المسجد الاقصى المبارك، تصاعدت القدرات التنظيمية لتلك الجماعات من مؤسسة واحدة بحلول عام 1978 إلى نحو 26 مؤسسة بحلول عام 2015 يجمع بينها ائتلاف تنسيقي لتنظيم عملها وتنسيق مخططاتها، وبات بعضها يحظى بتمويل حكومي، وباتت أنشطتها تحظى برعاية وتشجيع وزراء في الحكومة[3].

1 هشام يعقوب وآخرون، عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2012/8/1-2013/8/1، التقرير السابع، (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2013)، ص8.

2 للمزيد حول هذا النقاش وتداعياته أنظر: محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2012-2013، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2014) ص 245-246.

3 أجرت جمعية عير عميم اليسارية الصهيونية دراسة حول تلك الجمعيات أحصت فيها 25 جمعية:
Dangerous Liasion: The Dynamics of the Rise of Temple Movements and their Implications, Ir Amim, 1 March 2013,p49-51.
كما رصد إعلامياً تأسيس جمعية جديدة باسم يشاي في شهر 8 عام 2013، أنظر:
محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014-2015، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016) ص 284-285.

ثانياً: تبدّل الرؤية الصهيونية لوضع المسجد الأقصى: ذوبان المحددات وتصاعد الخطر

لم تكن خطوة إعادة المسجد الأقصى المبارك لإدارة الأوقاف الإسلامية لتتم لو لم تكن هناك محددات تجاه المسجد داخل المشروع الصهيوني، ولو لم يكن لدى الدولة الصهيونية ما تخشاه تجاه المسجد من جهة أخرى، وهو ما سيناقش لاحقاً في بند مكامن القوة التي أحاطت في المسجد الأقصى.

رغم التصريحات المتداولة على نطاق شاسع لثيودور هرتزل مؤسس الحركة الصهيونية بأنه إن استولى الصهاينة على القدس فسيزيل كل ما هو غير مقدس لليهود في المدينة، أو تلك المنسوبة إلى دايفيد بن غوريون بأنه لا معنى للقدس دون «المعبد»، وما قد يبنى عليها من تصورات لمركزية موضوع «المعبد» في الخطاب الصهيوني، فإن السياسات العملية التي اتبعتها الدولة الصهيونية تجاه المسجد الأقصى بعد احتلاله حتى عام 2000، تدل على أن بناء «المعبد» لم يكن يشكل هدفاً مركزياً من أهداف الدولة، وأن تلك التصريحات واسعة الانتشار تصبح منطقية إذا ما فُهمت في سياق استمالة اليهود المتدينين للحركة الصهيونية، ومداعبة الأحلام الرومانسية لمن يقرؤون التوراة من جمهور اليهود.

لا يمكن أن يكتمل فهم واقع المسجد الأقصى، وتقدير طبيعة التهديدات التي يواجهها، والحركية التي أدت إلى تغير الموقف الصهيوني من المعبد من اللامبالاة إلى انتقاله أقرب فأقرب إلى خانة الأهداف الأساسية وربما المركزية للدولة، دون فهم المحددات التي تتعلق بمفهوم المعبد داخل المنظومة الصهيونية، وما طرأ عليها من تغيرات على مدى عقود الاحتلال الخمسة للمسجد.

1- تحوّل طبيعة النخبة السياسية:

شكل اليسار الصهيوني طليعة المنظمة الصهيونية التي سيطرت عليها بشكل مطلق منذ عشرينات القرن الماضي قبل نشأة الدولة، وحتى نهاية عقد السبعينات بعد تأسيس الدولة الصهيونية، وعلى مدى تلك السنوات الخمسين كان الخطاب الصهيوني اليساري هو الخطاب المركزي وهو خطاب يتعامل مع البعد القومي لليهودية أكثر من البعد الديني، ويحترم التوراة بوصفها المرويات التراثية القومية للشعب اليهودي، ولا يعتقد بحال من الأحوال بوجوب تطبيق تعاليمها وبالذات ما تعلق بالشريعة اليهودية، وهو التيار الذي عبر عن نفسه بحزب العمل وأحزاب اليسار بعد تأسيس الدولة الصهيونية.

في مقابل هذا التيار كانت تقف كتلة أصغر بكثير تعرف بـ«الصهيونية التنقيحية» التي تحولت اليوم إلى حزب الليكود وبعض الأحزاب التي تقف على يمينه، وتنظر الصهيونية التنقيحية إلى التوراة ككتاب إلهي تؤمن بما فيه من قيم ونبوءات، لكنها لا تلتزم فكراً دينياً بحتاً، ولذلك عرفت معظم أحزابها بالتيار «القومي-الديني»، وكان معظم مؤيدي فكرة بناء المعبد يقعون على أقصى يمين هذه الكتلة من الصهاينة. على الطرف

المقابل لليساريين والتنقيحيين ككتل علمانية، كان اليهود الحريديم الذين يؤمنون بالتوراة ككتاب إلهي وبالشريعة اليهودية كشريعة واجبة التطبيق، وكان معظم هؤلاء مقتنعين بفتوى دينية تحرم دخولهم لما يسمونه «جبل المعبد» كما سيمر لاحقاً.

إذًا كان اليسار يشكل التيار المركزي، وكانت الصهيونية التنقيحية تقف على هامش النخبة السياسية الصهيونية، وكان مؤيدو فكرة المعبد يقعون على هامش الهامش. بعد انتخابات عام 1977 بدأت الأمور بالتغير بتشكيل أول حكومة ترأسها حزب الليكود، واستمر التداول بين الكتلتين مع نمو متصاعد لليمين خلال عقدي ثمانينات وتسعينات القرن العشرين، إلى أن احتكر اليمين السلطة تقريباً بدءاً من عام 2001 [1]. مع كل صعود لليكود كانت الكتلة المؤيدة لفكرة إزالة المسجد الأقصى من الوجود وتأسيس «المعبد» على أنقاضه تقترب شيئاً فشيئاً من مركز صناعة القرار، من نائبين في الكنيست عام 2003 إلى 14 عام 2015، ومن غياب أي نفوذ حكومي منذ تأسيس الدولة إلى الاستحواذ على 8 حقائب وزارية، وقد عقدت هذه الحكومة جلسةً لها في حفرية تقع تحت الرواق الغربي للمسجد الأقصى في 2017/5/28 لأول مرة منذ احتلالها للمدينة قبل 50 عاماً.

باختصار يمكن القول بأن أجندة بناء «المعبد» انتقلت من خانة اللامبالاة تجاهها في عهد اليسار، إلى التبني الخجول لها من كتلة محدودة في الكنيست، إلى الترويج لها من قبل جماعة ضغط محدودة، إلى تبنيها من قبل كتلة حكومية مؤثرة وفاعلة مع احتضانٍ لها من التيار الحاكم، وهي تتجه إلى الصعود أكثر في كل محطة انتخابية؛ وباتت أجندة تهويد المسجد الأقصى المبارك في خانة الأهداف المركزية للدولة.

2- تبدُّل الفتوى الدينية اليهودية:

حتى عام 2000 كانت الفتوى السائدة لدى معظم المرجعيات الدينية اليهودية في الدولة الصهيونية وخارجها تحرّم دخول اليهود إلى «جبل المعبد» لسببين رئيسين: الأول بسبب تحريم دخول اليهود إلى «جبل المعبد» قبل مجيء «المسيح المخلص»، والثاني يتعلق بفتوى الطهارة التي لا تتحقق في كثير من اليهود اليوم. وعلى غرار ما حصل مع الصهيونية ذاتها كفكرة كانت معظم المرجعيات اليهودية في العالم ترفضها وتراها ضرباً من الزندقة، وباتت معظم الحاخاميات تؤيدها بل تشارك فيها مشاركة فعالة، شهدت فكرة «المعبد» حراكاً مماثلاً، فبدأت الفتوى الدينية تتغير إلى أن بات 50 % من يهود الدولة الصهيونية يتبعون مرجعيات تفتي بجواز اقتحام المسجد الأقصى «أو الصعود إلى جبل المعبد» كما تسميه بمصطلحها. ورغم أن الحاخاميات الرسمية للدولة للسفارديم والأشكناز على السواء ما تزال على موقفها الرافض لدخول اليهود إلى المسجد الأقصى، إلا أن كثيراً من الحاخامين التابعين لها يؤيدون اقتحام اليهود للمسجد، بل إن شموئيل الياهو

1 إيلان بابيه، أصول النيوصهيونية ومستقبلها، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد108، خريف 2016، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صفحة 45.
ويذهب بابيه أبعد من ذلك إذ يرى أن التيار اليميني الجديد يسيطر على بمقولاته على النظام السياسي الصهيوني منذ انتخابات عام 1977.

حاخام صفد الأكبر اعتبر في عام 2011 أن عذاباً إلهياً جماعياً سيحل باليهود إن لم يبدؤوا بتقديم قرابين الفصح فوراً أمام قبة الصخرة[1].

3- المحددات الدولية ومواقف القوى الكبرى:

يدرك القائمون على المشروع الصهيوني منذ بدايته مدى حاجة مشروع كهذا إلى الرعاية الدولية، وكانت الصهيونية السياسية أولى المدارس الصهيونية نشأة تعتقد أن الطريق لتحقيق وطن قومي لليهود في فلسطين يمر بإقناع دولة عظمى برعاية هذا المشروع، وهي المدرسة التي ينتمي إليها مؤسس المنظمة الصهيونية ثيودور هرتزل[2]. ورغم التطورات التي طرأت على تيارات المنظمة الصهيونية من صهيونية عملية وتوفيقية، فقد بقيت فكرة ضرورة وجود الراعي الدولي ومراعاة تحقيق مصالحه والتقرب منه حاضرة بقوة في المشروع الصهيوني وفي الدولة الصهيونية حتى اليوم، وكان العدوان المباشر على المسجد الأقصى من شأنه أن يستفز القوى الكبرى التي كانت لها تطلعاتها في القدس، وهو ما كان يدفع الدولة الصهيونية دوماً لمحاولة الحصول على قبول الدول الكبرى باحتلالها وإدارتها للمدينة من خلال مفهوم مدينة الأديان الثلاثة.

لقد كانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق وبريطانيا تتبنى جميعها وجهة النظر بأن المسجد الأقصى أرض محتلة تنطبق عليها معاهدات جنيف، وواجب الدولة المحتلة هو الحفاظ على هويته الدينية والحضارية، إلى أن بدأ الموقف الأمريكي ينتقل هو الآخر نحو اليمين ويتبنى مواقف اليمين الصهيوني من مسألة المسجد الأقصى المبارك، فجاء عام 2012 ليحمل تغيراً بالغ الخطورة، إذ جاء تقرير الحريات الدينية في العالم الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية ليسمي المسجد الأقصى باسم «جبل المعبد»، ولينتقد الحكومة الإسرائيلية لكونها «تحرم غير المسلمين من فرصة العبادة في جبل المعبد»[3]، منتقداً «السماح فقط للمسلمين بالصلاة» في المسجد، وممارسة الشرطة الإسرائيلية «بإخراج غير المسلمين إذا ظهر أنهم يؤدون صلوات»[4]. وقد جاء التقرير الصادر عام 2013 ليؤكد هذه المواقف وليوضح بأن تغييراً جذرياً قد طرأ على الموقف الأمريكي الرسمي تجاه المسجد[5]، وبأننا أمام ثابتٍ جديد يجري تشكيله ضمن ثوابت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة. جاءت «تفاهمات كيري» التي أعلها وزير الخارجية الأمريكي في العاصمة الأردنية عمان عقب انطلاق انتفاضة القدس لتجلّي هذا التوجه بشكلٍ أكثر وضوحاً، فرغم أن كيري أعلن هذه التفاهمات من العاصمة العربية التي يفترض أنها الراعية للمسجد الأقصى، إلا أنه أرفق تسمية «الحرم الشريف» التي تطلق في الأمم المتحدة على المسجد بمصطلح «جبل المعبد» حيثما وردت، فاعتبر الحق اليهودي فيه موازياً للحق الإسلامي بخلاف

1 هشام يعقوب وآخرون، عين على الأقصى: تقرير توثيقي يرصد الاعتداءات على المسجد الأقصى في الفترة بين 2010/8/22-2011/8/21 (بيروت: مؤسسة القدس الدولية، 2011)، ص42.

2 للاستزادة حول أسبقية مدرسة «الصهيونية السياسية» أنظر: إلياس شوفاني، المؤسسة الصهيونية، دليل إسرائيل العام 1996، تحرير صبري جريس وأحمد خليفة، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996) ص 409-415.

3 U.S Department of State, International Religious Freedom Report 2012: https://www.state.gov/j/drl/rls/irf/2012religiousfreedom/index.htm#wrapper

4 المصدر ذاته.

5 U.S Department of State, International Religious Freedom Report 2013: https://www.state.gov/j/drl/rls/irf/2013religiousfreedom/index.htm

موقف القانون الدولي، وقد ورد ذكر الاسمين مقترنين 8 مرات 5 مرات منها ابتدأ بتسمية «جبل المعبد»، بينما ابتدأ 3 مرات فقط بتسمية «الحرم الشريف»[1].

3- تقدّم الحفريات والتغييرات في محيط المسجد:

بدأت الحفريات الأولى في محيط المسجد الأقصى المبارك عام 1863 ببعثة الفرنسي دي سولسي[2]، كبعثات آثارية-دينية تقصد مطابقة الكشوف الآثارية برواية العهد القديم، واستمرت بتفاوتٍ حتى عام 1967 حيث وضعت تحت الإشراف المباشر لسلطة الآثار الصهيونية والجامعة العبرية، وقد وصلت الجهود الآثارية إلى نهايتها عام 1999 وكان معظم ما عثر عليه يعود للعهود الإسلامية المملوكية والأيوبية والأموية، وإلى العهد البيزنطي والروماني، ولم يعثر على آثار يمكن أن تدعّم الوصف التوراتي للموقع[3]. كانت سلطة الآثار قد أعادت تأهيل جزءٍ من هذه الحفريات وافتتحته أمام الجمهور في سنوات التسعينات من القرن العشرين، وأمام انتهاء بعثات الحفر العلمية بدأت عملية إعادة تعريفٍ تدريجية لأهداف الحفريات، فباتت تسعى إلى تحويل تلك الحفريات إلى مزاراتٍ بحدّ ذاتها، وانصبّت الأعمال فيها على توسيعها ووصلها ببعضها البعض لتطويرها ضمن مسارات للزيارة، وتأهيلها لاستقبال الزوار من ناحية الإضاءة والتهوئة والأمان وتأثيثها بشكلٍ يتناسب مع وجهة استخدامها. خلال ذلك الوقت أعيد رسم خارطة الشراكات في هذه الحفريات، فباتت وزارة السياحة وشركات التطوير الحكومية شريكاً أساسياً، وتطور الأمر إلى تسليم جزء كبير من حفريات الجهة الجنوبية لجمعية «إلعاد» المتطرفة لتتولى تأهيلها وافتتاحها وإدارتها مباشرة نيابةً عن الجهات الحكومية. توسعت الحفريات لتصل إلى 47 عام 2012، ويمكن القول إن هذه الأرقام لم تعد وسيلة تعبيرٍ كافية لأن هذه الأنفاق باتت تتصل معاً لتشكل مدينة سياحية متكاملة تُروى فيها الرواية الصهيونية لهوية الأقصى وتاريخه لنحو ثلاثة ملايين زائرٍ سنوياً.

تغيير شكل محيط المسجد فوق الأرض بدأ في 1967/6/11 بهدم تلة المغاربة وتحويل أرضها إلى ساحة صلاةٍ لليهود تؤسس للزعم الديني وتجمع آلاف اليهود إلى جوار المسجد في الأعياد الدينية اليهودية، تلاها هدم الزاوية الفخرية عام 1969/6/14 ليبقى الممر المعروف بتلة المغاربة منفرداً، أما في جنوب المسجد فبدأت عملية نقلٍ وإزالة للآثار الحجرية وخفضٍ لمنسوب الأرض بشكلٍ غيّر معالم الموقع الذي نصب فيه متحف صهيوني، وممر تهويدي يسمى اليوم بـ«ممر المطاهر»، ويمكن القول إن عمليات التغيير في محيط المسجد حتى عام 2000 تقريباً كانت تقتصر على إزالة مبانٍ وآثارٍ إسلامية.

1 نص التفاهمات كما أعلنها كيري نُشر في حينه على الرابط: http://www.state.gov/secretary/remarks/2015248703/10/.htm.
2 رائف نجم، الحفريات الآثارية في القدس، (عمان: جمعية الدراسات العربية، 2009)، ص92.
3 أنظر: المرجع السابق، ص264-265.

بدأ تشييد المباني التهويدية في محيط المسجد الأقصى في عام 2007 مع افتتاح كنيس «خيمة إسحاق» المقام على وقف حمام العين التاريخي قبالة باب السلسلة، تلاه مبنى «كنيس الخراب» عام 2010 الذي سعى لاستحداث معلم تهويدي كبير في مشهد أفق المدينة، ومقرّ معهد «المعبد» المكون من 5 طبقات والمطل على ساحة البراق عام 2012، ومبنى «بيت شتراوس» الملاصق للمدرسة التنكزية عام 2015. اليوم ومع مرور الذكرى الخمسين لاحتلال القدس، تعمل السلطات وجمعيات «المعبد» على أربعة مشروعاتٍ كبيرة متزامنة هي «بيت الجوهر» وكنيس «مفخرة إسرائيل» من الجهة الغربية، ومبنى «بيت العين» و«مركز القدَم» في سلوان، والأخير سيشكل أكبر مبنىً تهويدي بين الأبنية المذكورة حتى الآن بمساحة بناء تزيد على 15,000 متراً تسعى إلى تغيير هوية المدخل الجنوبي للبلدة القديمة، إضافة إلى مشروع القطار الهوائي الذي سيعزز هذا التغيير[1].

المحصلة العامة تشير إلى أن المحددات التي كانت قائمة داخل الدولة الصهيونية وفي البيئة الدولية تجاه المسجد الأقصى قد تآكلت إلى حدٍّ بعيد، وهي مستمرة في التآكل وتقترب من حد الذوبان، فأصحاب فكرة المعبد باتوا اليوم كتلة مؤثرة في القرار الحكومي، وفكرة بناء «المعبد» مكان الأقصى تواصل صعودها وتتجه لأن تصبح هدفاً مركزياً للدولة الصهيونية، أما الفتوى الدينية التي كانت تمنع دخول اليهود للمسجد الاقصى فقد تفككت، وأكثر من نصف يهود الدولة باتوا يتبعون مرجعيات تدعوهم لاقتحام المسجد الأقصى، أو تؤيد ذلك ضمنياً، أما الراعي الدولي الأكبر للمشروع الصهيوني فقد تبدل موقفه من المسجد الأقصى من موقف متطابق مع القانون الدولي إلى موقفٍ داعم لجماعات «المعبد» ومطالبهم، والحفريات تحولت إلى مدينة سياحية متكاملة تحت المسجد تسرق حيزه السفلي وتروي رواية مزوّرة لملايين الزوّار سنوياً، وتغييرات محيط المسجد لم تعد تقتصر على إزالة المعالم الإسلامية بل باتت تشمل 8 أبنية تهويدية في محيط المسجد حتى الآن.

ثالثاً: عناصر القوة التي أحاطت بالمسجد الأقصى: اتجاه مطّرد للتآكل

في مقابل المحددات التي شكّلت كبحاً داخلياً ودولياً لأجندة المعبد داخل المنظمة الصهيونية والدولة الصهيونية من بعدها، كانت هناك عوامل قوة أحاطت بالمسجد الأقصى، شكلت مصدر ردعٍ للمشروع الصهيوني ودفعت في الاتجاه ذاته الذي كانت المحددات تخدمه، وهذا ما يفسر عدم مساس الدولة الصهيونية بالمسجد الأقصى المبارك بعد احتلاله مباشرةً، وأبرز مصادر الردع هي:

1 للمزيد حول الأبنية التهويدية في محيط المسجد أنظر:
محسن صالح، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2014-2015، مرجع سابق، ص 276-280.

1- المقاومة: معادلة الردع

شهد تاريخ فلسطين منذ الاحتلال البريطاني 5 هباتٍ وانتفاضاتٍ وثوراتٍ شعبية كان المسجد الأقصى السبب المباشر لانطلاقها، بل إنها انطلقت جغرافياً من داخل المسجد أو من محيطه القريب. اثنتان من جولات المواجهة تلك في عهد الاحتلال البريطاني، أولاها كانت انتفاضة موسم النبي موسى عام 1920 التي كانت أولى الانتفاضات الشعبية الفلسطينية بعد الاحتلال، وانطلقت من باب الخليل غربي البلدة القديمة بعد اعتداء مستوطن صهيوني على بيرق أهل الخليل، ثم جاءت ثورة البراق عام 1929 لتكون أولى الثورات الفلسطينية الكبرى، اندلعت عقب محاولة المهاجرين اليهود أداء طقوس دينية علنية ونفخ البوق أمام حائط البراق، وقد وجهت تلك الثورة معظم أعمال المقاومة المسلحة نحو المهاجرين اليهود فكبّدتهم خسائر فادحة في وقت مبكر من مشروع دولتهم، وقد تركت تلك الثورة ندباً غائراً في الوعي الصهيوني كرّس معادلة الردع والرهبة من الاعتداء على المسجد الأقصى، فكانت الهبات الأولى في زمن الاحتلال البريطاني هي التي أسست لمعادلة الردع والرهبة التي حملها قادة الدولة معهم بعد نشأتها فكانوا يتجنبون استنزاف قوتهم الناشئة بمحاولة تغيير الوضع القائم في المسجد الأقصى.

شكلت الفترة ما بين نكبة عام 1948 وحتى خروج منظمة التحرير من لبنان عام 1982 فترة انقطاعٍ نسبي لهبّات المواجهة الجماهيرية للاحتلال الصهيوني، إذ انتقل عبء المواجهة إلى الدول العربية التي هزمت جيوشها في معظم محطاتها المتتالية، لتنشأ بعد ذلك المقاومة الفلسطينية من الخارج وتتولى المواجهة حتى إخراجها من قاعدتها الوحيدة المتبقية عام 1982. وجاءت انطلاق الانتفاضة الأولى نهاية عام 1987 ليعيد ثقل المقاومة إلى الداخل الفلسطيني، فعاد التفاعل الشعبي مع العدوان على المسجد الأقصى إلى نصابه.

منذ عودة ثقل المقاومة إلى الداخل، لم تمرّ هبة أو انتفاضة لم يكن المسجد الأقصى عنواناً مركزياً فيها، فمجزرة الأقصى عام 1990 شكلت الذروة الثانية للانتفاضة الأولى، وجاءت على خلفية التصدي الجماهيري لمحاولة جماعة «أمناء المعبد» إدخال ما أسموه «حجر الأساس» إلى داخل المسجد الأقصى بحمايةٍ من الشرطة الإسرائيلية، أما هبة النفق عام 1996 فاندلعت إثر افتتاح شبكة أنفاق غرب المسجد الأقصى، وانتفاضة الأقصى -كبرى الانتفاضات الفلسطينية الحديثة- انطلقت عقب اقتحام شارون للمسجد عام 2000.

لقد شكلت معادلة الردع التي كرّستها المقاومة الفلسطينية منذ مرحلة مبكرة من عمر المشروع الصهيوني عنصر القوة الأهم والأبرز في الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك، ومراجعة مجريات تلك الهبات وآثارها تنبئ بنتائج مهمة:

1- أدت المواجهات الأولى في عهد الاحتلال البريطاني الدور المؤسس لمعادلة الردع في حماية المسجد الأقصى، ورغم اعتداءاتٍ جسيمة وقعت على المسجد وعلى محيطه كحريق الأقصى 1969 وهدم حارة المغاربة والزاوية الفخرية، إلا أن الردع بقي عنصراً مثبطاً للتفكير في تغيير هوية المسجد الأقصى المبارك، ومثبطاً حتى لصعود التيارات المنادية به.

2- شكل المسجد الأقصى العنوان المركزي لآخر ثلاث مواجهاتٍ وهبّاتٍ شعبية، واستمرّ في كونه عنصر التوتر والصراع الأبرز والأهم على مدى ثلاثة عقودٍ من الزمن، وهذا الاتجاه التاريخي مرشح للاستمرار والتصاعد، إلا أن هذه المركزية لا تنعكس في خطاب ولا أداء القيادة الفلسطينية سلطةً وفصائل، بل يجري التعامل مع المسجد بوصفه ملفاً ملزماً للحركة الإسلامية لخلفيتها الدينية، وكأنها الوحيدة المعنية به، مع أن التطورات والوقائع التاريخية تقول إن الأقصى يجب أن يكون عنواناً وطنياً وقومياً ودينياً مركزياً، لأنه بات مركز المعركة بالمجمل.

3- رغم مركزية المسجد الأقصى في المواجهة إلا أن الهبات الشعبية المذكورة كانت تنتهي بتراجعٍ في حماية هويته، إذ انتهت الانتفاضة الأولى باتفاق أوسلو الذي أجل قضية القدس والأقصى، وأفسح المجال أمام تغييرٍ حثيث في الأمر الواقع من حوله، وانتهت هبة النفق 1996 باستئناف العملية السلمية ضمن إطار أوسلو بينما شبكة الأنفاق التي قامت لأجلها الهبة بقيت مفتوحة وتتوسع، ورغم انطلاق انتفاضة الأقصى على خلفية محاولة شارون تثبيت زعم الحق المشترك في المسجد، إلا أنها انتهت بالانسحاب الأحادي من غزة عام 2005 بينما كان مسار التقسيم الزماني توضع نواته الأولى.

4- يمكن تفسير هذا التناقض بعاملين: الأول هو المعضلة الدائمة للمقاومة الشعبية الفلسطينية، وهي أنها رغم عظم التضحيات والاستمرار والقدرة على الإيلام إلا أنها لا تزال غير كافيةٍ لكسر ميزان القوى، وهي لا تزال بحاجةٍ إلى مزيد من الوقت والقوة والحلفاء ومراكمة النتائج حتى تكون قادرةً على تغيير ميزان القوى لمصلحتها، أما الثاني فهو عدم حضور الأقصى في مركز الوعي الوطني الفلسطيني وطغيان الملفات الأخرى عليه، بشكلٍ يجعل وضعه غير حاسمٍ في الهدوء والتصعيد.

5- غابت معادلة الردع بعد الانتفاضة الثانية لفترة طويلةٍ نسبياً؛ ورغم تكثيف الاقتحامات وهدم تلة المغاربة بدءاً من عام 2007، وأعمال الحفريات والإنشاءات المتسارعة، وحصار المسجد عدة مرات لأيام طويلة منذ عام 2010، لم يصدر ردّ فعلٍ مقاوم مرتبط مباشرة بالاعتداء على الأقصى ليعيد الاعتبار لمعادلة الردع، وأخذت معادلة الردع هذه بالتآكل على مدى 8 أعوام[1] إلى أن بدأت تستعيد اتزانها على يد الشهيد معتز حجازي حين حاول في 2014/10/30 اغتيال يهودا غليك، أحد رموز هذه الجماعات المتطرفة، وبانطلاق انتفاضة القدس في 2015/10/1. لم يأتِ هذا الغياب إلا بسبب تبدلٍ بنيوي في القيادة الفلسطينية للضفة الغربية، من قيادةٍ مستعدّةٍ لتوظيف طاقات شعبها لتحقيق أهدافه ومستعدّةٍ لدفع ثمن ذلك، إلى قيادةٍ ملتزمةٍ بتكبيل طاقات شعبها لمصلحة التزاماتٍ دولية لا تفيد إلا في مزيدٍ من التراجع في المسجد الأقصى وفي غيره من مستويات المواجهة.

1 شهدت هذه الفترة استثناءاتٍ محدودةٍ من عمليات المقاومة مثل عملية الشهيد علاء أبودهيم من جبل المكبر بتاريخ 2008/3/6 في مدرسة هراف التلمودية في حي «كريات موشيه» غرب القدس، وأسفرت عن مقتل 8 صهاينة.

2- التواجد الشعبي وتدفق المصلين:

شكل التواجد الدائم والكثيف للمصلين المسلمين في المسجد الاقصى المبارك، وبالذات في أوقات الحاجة من اقتحام أو مواجهات في المسجد، عنصر القوة الثاني من حيث التأثير، فالرباط الدائم في المسجد شكل كبحاً طبيعياً للمتطرفين اليهود الراغبين في اقتحامه، ولعناصر الشرطة المكلفين بتأمين الحماية لهم. وقد أدركت الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 1948 عنصر القوة هذا بشكلٍ مبكّر، فوظفته ونظمته في عملية إعمار المصلى المرواني وتبليط سطحه عامي 1996 و1999، ونظمت مسيرات شد الرحال من مختلف المدن والقرى للمسجد الأقصى منذ عام 1996، ومع تصاعد الهجمة على المسجد عام 2010 أسست حالة رباطٍ منظمة ودائمة في مواجهة محاولة المقتحمين اليهود استثمار وقت الضحى وخلو المسجد من المصلين لتركيز اقتحاماتها فيه.

في المقابل أدركت الحكومة الصهيونية وجماعات «المعبد» أن حالة التواجد والرباط العفوي والمنظم تشكل الحاجز البشري الطبيعي أمام طموحاتها في تهويد المسجد وتقسيمه، فاستغلت الظرف الأمني الذي أنشأته انتفاضة الأقصى عام 2000 لمنع مواطني غزة من التنقل إلى الضفة الغربية فعزلتهم بذلك عن المسجد الأقصى المبارك، ومع بدء اكتمال مقاطع من الجدار العازل حول القدس عام 2003 منعت وصول فلسطينيي الضفة الغربية إليه، وبات المقدسيون وأبناء الأراضي المحتلة عام 1948 هم المدد البشري الوحيد القادر على الوصول إلى المسجد. عملت سلطات الاحتلال بتركيزٍ لعزل هذا المدد بحالتيه العفوية والمنظمة؛ فحظرت في 2014/9/3 مؤسسة عمارة الأقصى التي كانت ترعى حركة المرابطات، ثم أعلنت في 2015/1/13 حظر المؤسسات البديلة التي أسستها الحركة الإسلامية لتحل محل عمارة الأقصى في رعاية حركة الرباط، وصولاً إلى إعلان المرابطين والمرابطات تنظيماً محظوراً في 2015/8/9، حتى إلى حظر الحركة الإسلامية بأسرها في 2015/11/17 لوقف دورها في رعاية طوق الحماية البشري من حول المسجد الأقصى المبارك[1].

مع نهاية عام 2015 بات المسجد الأقصى معزولاً جغرافياً عن غزة والضفة الغربية، بينما ضُربت قدرة فلسطيني الـ 48 في الوصول إليه، وبات المسجد الأقصى مكشوفاً أكثر من أي وقتٍ مضى أمام محاولات التهويد المتصاعدة.

لقد شكلت أحداث حصار المسجد الاقصى منذ شهر 2014/4 حتى 2017/5 مؤشراً على مدى قدرة المجتمع المقدسي منفرداً على التصدي للاقتحامات ومحاولات الإغلاق، إذ كانت أعداد المصلين المرابطين في المسجد لا تزيد عن 150 شخصاً في وقت إغلاق المسجد أمام المسلمين، بل كانت تصل صفراً في بعض الأعياد، وطُبق منع تام للنساء من دخول المسجد، وأغلق المسجد عدة مرات في وجه المصلين حتى ما قبل صلاة الظهر، ورغم أن المرابطين الشباب شكلوا درع حماية للمسجد في كل حدثٍ من هذه الأحداث، إلا أن هذا العدد يوضح محدودية توجه المجتمع المقدسي للرباط نسبةً إلى إمكاناته الحقيقية: فسكان البلدة القديمة من العرب يناهز 34,000

1 للمزيد حول تطور حظر المؤسسات وحركة الرباط والحركة الإسلامية أنظر:
زياد ابحيص، الحركة الإسلامية أمام تحدي الحظر: قراءة في الانعكاسات وأشكال التفاعل المتوقعة من الحركة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 1948- الجناح الشمالي، مؤسسة القدس الدولية: http://www.alquds-online.com/index.php?s=items&cat=62&id=237

شخص يعيش أبعدهم على مسافة أقل من كيلومتر من المسجد، و سكان القدس بأسرها بات في محيط 300,000 مقدسي، والأصل أن يتمكن هذا العدد من إفراز حالة رباطٍ أكبر وأكثف، ولا بد من تشخيص تآكل المبادرة الشعبية لمصلحة الاتكال على جهد الرباط والمؤسسات المنظمة له حتى إذا ما غاب غابَ معه الجهد الشعبي تماماً، إلى جانب نجاعة الإجراءات الأمنية الصهيونية في الحد من وصول المصلين إلى المسجد وتطبيق شبكة رقابة وإغلاق محكمة من حول المسجد.

3- إدارة الأوقاف الإسلامية للمسجد:

شكل بقاء المسجد تحت الإدارة المباشرة للأوقاف الإسلامية التابعة للحكومة الأردنية مكتسباً حقيقياً حافظ على المسجد تحت إدارة إسلامية رغم الاحتلال، الأمر الذي سمح بصيانته وعمارته والحفاظ عليه في وضعٍ لائق، وبإدارته بشكل يتيح باستقبال الأعداد الكبيرة من المصلين على مدار العام. إن وجود إدارة الأوقاف الأردنية في المسجد يعني وجود حالةٍ إداريةٍ منتظمة، من حراسٍ مدفوعي الأجر يزيد عددهم عن 250 حارسًا، إضافة إلى موظفي إدارات الأوقاف المختلفة من قسم الأملاك ومركز ترميم المخطوطات ودور القرآن الكريم والحديث الشريف، ومدارس رياض الأقصى داخل المسجد الأقصى المبارك وحضور الطلاب والمعلمين بشكلٍ منتظمٍ إليها، وهذا كله يعني صيانة الهوية الإسلامية للمسجد الأقصى ورفدها بأسباب الديمومة.

وتدرك جماعات «المعبد» أهمية هذا المكتسب لناحية هوية المسجد الإسلامية، وتستهدف الأوقاف الإسلامية استهدافاً مباشراً بقصد تغيير صيغة إدارة المسجد، وفي مواجهة ذلك، سجلت إدارة الأوقاف والحكومة الأردنية التي ترعاها سياسياً تراجعاً في سقوف مواقفها في مواجهة الارتفاع المطّرد في السقف الصهيوني، فلم تقدم أي غطاءٍ سياسي لموظفيها الذين يمنعون من دخول المسجد من حراس المسجد الأقصى إلى مديره السابق ناجح بكيرات الذي حرم من دخوله لعام كامل فعمدت الأوقاف إلى تعيينه في موقع آخر عوضاً عن تقديم الغطاء السياسي أو حتى الدعم، كما أنها في أحداث تلة المغاربة عام 2007 وافقت على تقرير اليونيسكو الذي غير القواعد الراسخة قانونياً فيما يتعلق بإدارة المسجد، وخاطب الحكومة الإسرائيلية كطرف أصيل لوضع مشروع لإعادة إعمار التلة واستشارة «الأطراف الأخرى» ومن بينها الأردن، وباتت الأوقاف الإسلامية بذلك طرفاً من الأطراف، فيما باتت الحكومة الإسرائيلية الطرف الأصيل، رغم أن قرار مجلس الأمن 271 لعام 1969 يؤكد الوظائف الثابتة للمجلس الإسلامي الأعلى في القدس «الأوقاف» ويطلب من الحكومة الإسرائيلية عدم إعاقة عمله في إعمار المسجد الأقصى والأوقاف الإسلامية في القدس.

وقد تواصل انخفاض السقف العملي مع تفاهمات كيري، التي نصت على اعتبار «الزيارة» حقاً مكفولاً لليهود، وأسست لفكرة مشاركة الأحقية بقبولٍ أردني، مع أن الأردن يدرك بأن حق إدخال السياح كان حصرياً بيد مديرية الأوقاف التابعة له منذ احتلال المسجد حتى عام 2000، وكانت أثمان تذاكر السياح غير المسلمين من مصادر الدخل الثابتة لتلك الأوقاف.

4- الإدانة الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة:

شكلت العزلة الدولية التي كانت تضرب على الدولة الصهيونية في أروقة الأمم المتحدة عقب كل اعتداء في القدس بدءاً من عام 1968 مروراً بحريق المسجد عام 1969 وإعلان ضم القدس عام 1980 ومجزرة الأقصى عام 1990 وهبة النفق عام 1996 عنصراً رابعاً من عناصر الحماية المؤثرة، التي كانت تدفع الإدارة الصهيونية للتفكير أكثر من مرة قبل الاعتداء على المسجد. ورغم محدودية الأثر التنفيذي لهذه القرارات، إلا أن أثرها السياسي والمعنوي يبقى قائماً، ولا يجوز التفريط به كأحد عناصر القوة المتاحة، والوقائع تقول بأن استخدام الإدانة وفرض العزلة الدولية على الدولة الصهيونية في الأمم المتحدة قد تآكل، وبأن آخر اعتداء على القدس حُمل إلى الجمعية العمومية أو مجلس الأمن كان قرار مجلس الأمن 1322 الذي أعقب اقتحام شارون للمسجد الأقصى عام 2000[1].

رغم الاعتداءات الجسيمة التي تمت على المسجد الأقصى منذ ذلك الحين، اكتفت الوفود العربية بإبقاء الأمر في نطاق المجلس التنفيذي لليونيسكو أو لجنة التراث العالمي في المنظمة ذاتها، التي هي منظمة تنفيذية متخصصة تابعة للأمم المتحدة، عوضاً عن الذهاب لهيئات القرار في الأمم المتحدة؛ مجلس الأمن وللجمعية العمومية أو حتى لمحكمة العدل الدولية.

في المحصلة، تتجه عناصر القوة التي أحاطت بالمسجد الأقصى منذ احتلاله إلى التآكل والتراجع جميعاً، من تراجع دور المقاومة وغياب الرد المقاوم على الانتهاكات في الأقصى وتقييد انتفاضة القدس وعزلها منذ انطلاقها عام 2015، وتراجع التواجد الشعبي في المسجد ونجاح الإجراءات الصهيونية في الحد من أعداد المصلين وتجريم حركة الرباط وحظر الحركة الإسلامية، وتراجع سقف مواقف الأوقاف الإسلامية وتبدد المواقف العربية في صراعاتٍ داخلية يحمل كثير منها الطابع العبثي الذي لا يفيد إلا العدو المشترك للخصوم مجتمعين، وتغييب دور الإدانة الدولية في أروقة الأمم المتحدة. إن تعزيز أسباب القوة المحيطة بالأقصى أو السماح بتآكلها هو في النهاية محصلة الفعل الشعبي والرسمي على المستوى الفلسطيني والعربي والإسلامي، وهي في مجملها آخذة بالتراجع بشكل سريع.

1 وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية–وفا، القرارات الدولية بشأن القدس: http://info.wafa.ps/atemplate.aspx?id=3573

رابعاً: استنتاجات وتوصيات

رصدت الدراسة اتجاهين تاريخيين على مدى 50 عامًا ماضية، الأول هو تآكل المحددات الذاتية والدولية للكيان الصهيوني تجاه عدوانه على المسجد الأقصى المبارك، والثاني تآكل أطواق الحماية التي كانت قائمةً من حول المسجد كمقدّسٍ إسلامي وكرمزٍ للقضية الفلسطينية، واتجاهها المستمر للتآكل. إن محصلة هذين الاتجاهين واحدة، وهي أننا أمام اتجاهٍ تاريخي متعاظم لتهويد المسجد الأقصى المبارك.

إن الاستنتاج بوجود اتجاهٍ تاريخي كهذا، يعني أن القوى الدافعة لحصوله أقوى من القوى المثبطة له، بفارقٍ يسمح باستمرار هذا الاتجاه وتقدّمه بشكلٍ مضطرد على مدى أكثر من عقدين من الزمن؛ وهذا يعني أن التفكير فيما يمكن فعله لا بد أن يضع في الاعتبار أن جزءاً من تغير اتجاهات القوى هذه يتطلب صبراً وزمناً طويلاً، وقد تكون خارج متناول اللاعبين السياسيين، خصوصاً اللاعبين الشعبيين كالمؤسسات والحركات والهيئات.

الاستراتيجية المطلوبة في حالةٍ اختلال ميزان قوةٍ كهذه هي الحد من التراجع أولاً، ثم التطلع إلى قلب ميزان القوى بشكلٍ يسمح بتأسيس اتجاهٍ مضاد، يدفع نحو حماية المسجد الأقصى وهويته، وهذا يتطلب المزامنة بين منهجين:

الأول: الحدّ من مكاسب العدو وإطالة عمر المعركة؛ بخوض معارك استنزافٍ صغيرةٍ وطويلة مع العدو عند كل مفترقٍ وعند محاولة التقدم في أي اتجاهٍ تهويدي، وهو الدور الذي أدته ظاهرة الرباط ثم انتفاضة القدس، ولا بد من التفكير المسبق في نقاط المواجهة المقبلة، باستقراء استراتيجية العدو، على مستوى التقسيم الزماني والمكاني ومحاولة فتح البوابات المغلقة أو إنشاء الأبنية في محيط المسجد، والتفكير في حلولٍ متتالية للمواجهة عند كل مفترقٍ وعلى كل جبهةٍ من هذه الجبهات، بشكلٍ يحدّ من استفادته من العوامل الجارية لصالحه، ويؤخر حصوله على المكاسب التي يرجوها.

بلغةٍ أخرى لا بد من خوض معركة الدفاع عن المسجد الأقصى حالياً ليس بقصد النصر، بل بقصد منع العدو من حسم المعركة بكل الطرق الممكنة.

الثاني: محاولة تغيير ميزان القوى المحيط، بشكلٍ يخرج بعض العناصر الدافعة من الفعل، أو يؤسس لعناصر مقابلةٍ مثبطةٍ لها.

بناءٍ على هذا الفهم المنهجي، تقترح الدراسة التوصيات الآتية:

أولاً: توصيات عامة

1- رغم أن المسجد الأقصى شكل المركز الموضوعي لآخر ثلاث مواجهات على مدى أكثر من عقدين، فلا بد من تطوير الوعي بحماية المسجد الأقصى كقضيةٍ وطنيةٍ فلسطينية جامعة، وكقضيةٍ عربيةٍ وإسلاميةٍ جامعة كذلك، فالمسجد اليوم هو رمز هذا الصراع والتقدم والتراجع فيه حيوي في إدارة الصراع مع المحتل، وليست قضية يتبناها المتدينون وأصحاب الأيديولوجية الإسلامية فقط، كما هو الحال القائم حالياً، ولا بدّ كذلك من تطوير الوعي بأولوياتها، من تقسيمٍ زماني ومكاني، ومن تعريفٍ للمسجد كوحدةٍ متكاملة تضم كل ما دار عليه السور غير قابلٍ للاشتراك أو القسمة.

2- مع تطور كل مواجهة، لا بد لحماية المسجد الأقصى المبارك أن تكون جزءاً من المطالب الفلسطينية المركزية، التي يقيم على أساسها الجمهور والنخبة تطور المواجهة وتقدّمها في تحقيق مطالبها.

3- لا بد من أن توضح حقائق هذه المعركة للجمهور، وبأن الظروف التاريخية تدفع نحو تآكل هوية المسجد وتهويده، وأن هذه المعركة قائمة على معاندة هذه الظروف بعزيمةٍ وإصرار، ورغم أن أجندة تهويد المسجد ستتقدّم، إلا أن جدوى هذه المعركة يكمن في إبطاء تقدمها وتقزيم مكتسباتها لحين تبدّل ميزان القوى؛ حتى لا تنهار المعنويات، ولا تستسلم الجماهير التي تخوض معركة الرباط للسلبية وجلد الذات والمرارة المقعِدة عن العمل. ولا بد لاحقاً من حساب المدة المنظورة لهذا التبدل انطلاقاً من معطيات هذه الدراسة، ومن معطياتٍ أخرى تتعلق بالبيئات المحلية والإقليمية والدولية تتخطى مجال هذه الدراسة.

الحدّ من تقدم القوى الدافعة للتهويد:

4- الواجب الأول هو احتضان انتفاضة القدس الحالية بالدعم المالي والمعنوي، والتصدي لمحاولة عزل عائلات المقاومين شهداء كانوا أم أسرى، وتوفير موارد دعمٍ مالي مستدام لهم، والاستثمار أكثر في مبادرة المجتمع الذي أطلقها رغم الظروف الصعبة، والحفاظ على المسجد الأقصى عنواناً لها.

5- لا مفرّ من استعادة حالة التواجد الشعبي داخل المسجد الأقصى وفي محيطه، بالتركيز على تشجيع المبادرة الشعبية للمقدسيين، ولأهل الأرض المحتلة عام 1948. لقد شكّلت الحالة المؤسسية للرباط استثماراً منظماً لمكنونات هذا المجتمع من حب المسجد وتقدير مكانته والاستعداد للتضحية بالمال والوقت من أجله، وإذا كان المجهود التنظيمي لتحويل هذه القيم إلى أعمال قد ضرب، إلا أن هذه القيم لم تزُل، ولعلها باتت أعمق وأفعل، ولا بد من فتح قنواتٍ أكثر جماهيريةٍ وأبعد عن قدرة المحتل على حظرها، في المناطق والقرى والأحياء، لاستدامة شد الرحال والرباط في المسجد الأقصى المبارك.

6- تشكل الأوقاف الإسلامية التابعة للأردن الضمانة الأساسية لإدارة المسجد إدارة إسلامية، ولا بد من الحفاظ على هذا المكتسب ومنع تغيير صيغة الإدارة لو بشكلٍ طفيف أو تدريجي بكل الوسائل الممكنة سياسياً ودولياً وشعبياً، ولا بد من الضغط الشعبي المستمر على الحكومة الأردنية وعلى إدارة الأوقاف الأردنية لتحافظ على سقوفها، في مواجهة الضغط الإسرائيلي والأمريكي لخفضها، مع الحرص التام على عدم تحويل هذا الضغط إلى صراع يستنزف الطاقات الفلسطينية والعربية.

ثانياً: تغيير ميزان القوى من خلال البيئة المحيطة

7- رغم العلاقات العربية الأمريكية الواسعة في شتى المجالات، لم تستخدم أي دولة عربية أي شكل من أشكال الضغط لمنع تثبيت التغير الذي طرأ في الموقف الأمريكي تجاه الأقصى، أو لإعادة الموقف الأمريكي من الأقصى لنقطة التوافق مع القانون الدولي والتي كان عليها حتى شهر 2012/7. رغم أن كثيراً من الدول العربية تبدو رافضةً لقبول هذه الحقيقة، إلا أن القوة الأمريكية في العالم تتراجع بشكلٍ خطي، وهذا يعني أن إمكانية الضغط والتغيير واردة لو وجدت إرادة التغيير عند الاطراف العربية والإسلامية.

8- مع تراجع الولايات المتحدة يتصاعد دور قوى عالميةٍ أخرى مثل روسيا والصين والهند والبرازيل، قد لا تكون معنيةً أيديولوجياً بالاصطفاف إلى جانب الموقف الصهيوني من القدس، ومن الممكن بناء أرضية تفاهم معها على أساس دعم الحقوق العربية المسلوبة فيها، والحفاظ على الهوية التاريخية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس.

9- لا بد من عودة العمل الرسمي العربي في أروقة الأمم المتحدة على مستوى مؤسسات القرار وعدم الاكتفاء بحشر قضية الأقصى في أروقة اليونيسكو فقط. لا بد من العودة إلى طرح الانتهاكات الصهيونية تجاه المسجد الأقصى على طاولة الجمعية العامة ومجلس الأمن والمحافل الدولية الأخرى، وحتى يحصل ذلك فلا بد من ضغطٍ شعبي منظم، ومن تشكيل ائتلافاتٍ مؤسساتية بين الجهات العاملة للقدس للضغط بهذا الاتجاه بجدٍّ ومثابرةٍ ودون يأس رغم الواقع المتردّي.

10- الناظر للبيئة الرسمية العربية، يدرك أنه لا يمكن الاكتفاء بالتعويل على الضغط على هذه الدول لتتخذ خطواتٍ فعالة لحماية المسجد الأقصى على المستوى الأممي؛ وفي زمنٍ باتت فيه المنظمات غير الحكومية لاعباً مؤثراً في العلاقات الدولية وفي أروقة الأمم المتحدة، فلا بد من استخدام بوابات المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود لطرح قضية حماية هوية المسجد الأقصى ورفض تهويده في المستويات الحقوقية والثقافية والإعلامية، بشكلٍ يحافظ على حضور هذه القضية، ويشكل ضغطاً مضافاً على وفود الدول العربية والإسلامية للمبادرة إلى خطواتٍ منتجة.

11- على المستوى العربي والإسلامي، لا بد من استعادة مظلة اتفاقٍ على حماية هوية المسجد الأقصى كرمزٍ للصراع على القدس وعلى كل فلسطين، والتوصية هنا للهيئات الشعبية الكبرى للمبادرة إلى استعادة حدٍّ أدنى من اللحمة والاتفاق وسط بيئة الصراعات الحالية في المشرق العربي، من خلال بناء جسورٍ عابرةٍ للمتاريس والاستقطابات التي رسمتها الصراعات الداخلية للتأسيس لأرضية حماية القدس والمسجد الأقصى كعنوانٍ أساسي لاستعادة اللقاء واللُّحمة، ولتوفير غطاء الحد الأدنى لحماية القدس خلال عمر الأزمة المعاصرة.